الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.40

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
5 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد مؤمن..... (بنغلاديش)

المحتويات

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

طرائق عمل اللجنة الثانية

إنجاز الجزء الرئيسي من عمل اللجنة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-63139 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٦ من جدول الأعمال: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (تابع) (A/C.2/66/L.21 و L.80)

مشروع القرار المعنون: ”تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“ (A/C.2/66/L.80)

١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار (A/C.2/66/L.80) الذي قدمه السيد يوحنا (نيجيريا) على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار (A/C.2/66/L.21) وقال إنه يعتبر أن اللجنة توافق على التخلي عن شرط الأربعة والعشرين ساعة بموجب المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): أدلت ببيان بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية عن مشروع القرار مشيرة إلى الفقرة ١٩ من مشروع القرار، وقالت إن الاحتياجات من الموارد اللازمة لعقد اجتماع ليوم واحد يشارك فيها أصحاب المصلحة الآخرين وإعداد تقرير عن نتائج الاجتماع تقدر بمبلغ ٣٠٠ ٦١ دولار وهذه الاحتياجات لم ترصد لها اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢/٢٠١٣. وأضافت قائلة إن هذا الاعتماد من شأنه أن يغطي تكاليف شهر عمل واحد من المساعدة المؤقتة العامة (٠٠٠ ١٥ دولار)، والسفر، وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر في محطات السفر لثلاثة خبراء (٠٠٠ ١٢ دولار)، والاحتياجات الإدارية والاحتياجات من خدمات المؤتمرات (٣٠٠ ٣٤ دولار).

٤ - وتابعت قائلة إنه إذا اعتمد مشروع القرار، فإن الأمين العام سيبذل ما في وسعه من جهد لتنفيذ القرار في حدود الموارد المتاحة تحت الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات (٤٠٠ ٣٣ دولار)؛ والباب ١٢، التجارة والتنمية (٠٠٠ ٢٧) دولار، والباب ٢٩ هاء، الإدارة، جينيف (٩٠٠ دولار) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. لذلك فلن تنشأ آثار إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين هذه.

٥ - **السيد دي باسومبير** (بلجيكا): قال إن توافق الآراء بشأن مشروع القرار مثال جيد على تطبيق اللجنة لمبادئ الأمم المتحدة.

٦ - واعتمد مشروع القرار *A/C.2/66/L.80*.

٧ - **السيدة مورغان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مشروع القرار يبرز دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التنمية ويعترف بالمساهمات الكبيرة لمنتدى إدارة الإنترنت. وأضافت قائلة إن هناك توافقا ساحقا في الآراء على أن المناقشات بشأن إدارة الإنترنت ووضع السياسات ينبغي أن يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة، وأن هذا الموقف مكرس في الهيكل الشامل للمنتدى. وذكرت أن الاجتماع الذي يدوم يوما واحدا المقترح في القرار يتيح فرصة أخرى للدول الأعضاء لتعزيز التعاون بشأن قضايا السياسات العامة الدولية في مجال الإنترنت، كما حدد ذلك برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات. وزادت على ذلك قولها إن القرار ينبغي أن يظل مركزا بقوة على سد الفجوة الرقمية كجزء من الجهود العامة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - واستطردت قائلة إن حكومة بلدها يساورها القلق بشأن الآثار المالية المترتبة على مشروع القرار، وأنها ترى أن عقد اجتماع لمدة يوم واحد يجب أن يُمول من الموارد الحالية

نظرا للقيود المفروضة على ميزانيات مؤسسات الأمم المتحدة.

٩ - **السيدة كلاوسا** (بولندا): تحدثت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وقالت إن الاتحاد أبدى، بانضمامه إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، التزامه القوي تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وأعربت عن الأسف لأن المناقشة المهمة بشأن جوهر مشروع القرار قد خيمت عليها الاختلافات بشأن أهمية كفالة الدقة في الميزانية واستخدام الموارد بفعالية. وتابعت تقول إنه نظرا لحالة عدم اليقين الاقتصادي السائدة حاليا، والحاجة إلى توحيد عمليات الميزانية، فمن المهم استخدام الموارد على نحو يحقق أكبر قدر من الفاعلية وأوضحت أن الانضباط المالي نفسه المطلوب أن تطبقه الدول الأعضاء على الصعيد الوطني يجب أن يطبق أيضا على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

١٠ - وسحب مشروع القرار *A/C.2/66/L.21*.

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (**A/C.2/66/L.11 و L.79**)

مشروع قرار بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/66/L.11 و A/C.2/66/L.79)

١١ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى أن البت في مشروع القرار A/C.2/66/L.79، الذي قدمه السيد ازدروف (بيلاروس)، نائب الرئيس، على أساس المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.11.

١٢ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): أدلت ببيان بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية في مشروع القرار، وأشارت إلى الفقرات ١٣ و ٢٢ و ٢٣ وقالت إنه سيلزم توفير خدمات الترجمة الفورية باللغات الست جميعها وخدمات الدعم لسبع جلسات منها جلسة واحدة للمناسبة الخاصة في عام ٢٠١٢ بشأن تمويل التنمية الاجتماعية، التي سينظمها الأمين العام بالتعاون مع رئيس الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، وجلسة واحدة للمناسبة الخاصة بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، التي ينظمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢، وخمس جلسات مكرسة للمشاورات غير الرسمية التي ستعقد بغرض اتخاذ قرار نهائي بشأن الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية في عام ٢٠١٣.

١٣ - ومضت تقول إن الاحتياجات من خدمات الترجمة الفورية وخدمات الدعم الأخرى اللازمة لهذه الجلسات السبع ستغطى من الاعتمادات في الميزانية المخصصة لخدمة الجمعية العامة والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي شريطة ألا تعقد في الوقت نفسه جلسات موازية للجمعية العامة والأفرقة العاملة التابعة لها، وأن تكون المناسبة الخاصة بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية جزءا من برنامج عمل الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٢.

١٤ - وفيما يتعلق بالقرار النهائي بشأن عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، والذي لم تتخذه الجمعية العامة حتى الآن استنادا إلى المشاورات غير الرسمية المقرر عقدها وفقا للفقرة ٣٣، قالت إنه إذا قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ فإن الأمين العام سيقدم بيانا مفصلا بالآثار المالية إلى الجمعية العامة وفقا للإجراءات القائمة استنادا إلى طرائق عقد المؤتمر التي تقررها الجمعية العامة.

١٥ - وأوضحت أنه إذا اعتمد مشروع القرار سوف لا تنشأ عن ذلك آثار مالية إضافية في الميزانية البرنامجية بالنسبة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٦ - **السيد بينتادو** (المكسيك)، نائب الرئيس، ميسّر مشروع القرار: قال إن عددا من التعديلات التحريرية أُدخل على النص الذي لم يُتفق عليه بعد، والذي يتطلب تصويتاً شفهيا. ففي الفقرة الثامنة من الديباجة تُحذف كلمة ''والتوصيات''. وفي الفقرة ١٢ يستعاض عن عبارة ''زيادة الإنتاجية والتمكين وزيادة تمكين المرأة'' بعبارة ''زيادة الإنتاجية والتمكين وتحسين تمكين المرأة''. وفي الفقرة ١٨، يستعاض عن عبارة ''المساعي الرامية للوفاء بالالتزامات'' بعبارة ''في الوفاء''. وتعاد صياغة نهاية الفقرة ٢٤ لتصبح ''وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومعطلة بما في ذلك بالنسبة للعمالة والاستثمارات المنتجة، وغالبا ما يليها انخفاضا في الإنتاج العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء'' أما في الفقرة ٢٩، فتحذف كلمة ''تحقيق''.

١٧ - **السيد شولد** (إكوادور): قال إنه ينبغي تغيير عبارة ''التنمية المستدامة'' إلى ''التنمية الاجتماعية'' في نهاية الفقرة ١٣ من النص الإسباني من مشروع القرار لكي يكون النص متفقا مع النص الإنكليزي.

١٨ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/66/L.79* بصيغته المعدلة شفهيا.

١٩ - **السيدة كلاوسا** (بولندا): قالت في معرض شرحها للموقف نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى ذلك أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية ملدوفا، وأوكرانيا، قالت إن هذه البلدان قد انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا تزال ملتزمة بقوة بتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة، واجتثاث الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والنمو وتعزيز التنمية المستدامة وأنها قدمت مجتمعة أكثر من نصف المعونة العالمية في عام ٢٠١١. وأوضحت أن الالتزام المشترك الذي تعهدت به هذه البلدان بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في المعونة قد أعيد تأكيده في أعلى مستوى سياسي على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب السائد حاليا. وفي هذا الصدد، فهي تولي أهمية كبرى لمبدأ فعالية المعونة التي أكدتها من جديد في المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، الذي شكل أساسا لجهودها الرامية إلى تعزيز فعالية وتأثير المعونة الإنمائية وتحسين المساءلة. وذكرت أن الأهداف الرئيسية للمنتدى تمثلت في استعراض الأدلة والالتزامات بفعالية المعونة وتوسيع نطاق جدول الأعمال ليشمل فعالية المعونة والتنمية. وقد أنشئت شراكة جديدة في المنتدى بين الاقتصادات الناشئة والقطاع الخاص، مشكلة بذلك الأساس لتحسين نوعية وفعالية التعاون الإنمائي في تحسين تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن المنتدى شكل تحولا نظريا من آلية المعونة إلى فعالية المعونة والتنمية، وهو ما ينبغي أن يتصدر جدول الأعمال حتى تظل الأمم المتحدة ملمة بجميع المناقشات بشأن الموضوع.

٢٠ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/66/L.11* إلى جانب البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية المرتبط بذلك والوارد في الوثيقة *A/C.2/66/L.49*.

البند ١٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/66/L.32)

مشروع قرار بشأن التنمية المستدامة (A/C.2/66/L.32)

٢١ - **الرئيس:** قال إنه في ضوء المذكرة الشفهية التي تسلمتها الأمانة من البعثة الدائمة لبيرو، والتي طالبت فيها أن تظل المسألة مفتوحة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال للسماح بمواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار في عام ٢٠١٢، فإن اللجنة سوف لا تتخذ أي إجراء بشأن مشروع القرار. ولذلك، سيُطلب إلى مكتب رئيس الجمعية العامة أن يظل البند ١٩ مدرجا على جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/66/L.81)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة

٢٢ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى مشروع برنامج عمل اللجنة للدورة السابعة والستين (A/C.2/66/L.81).

٢٣ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): قالت إنه ينبغي حذف البند الفرعي ٦ (أ) المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل'' من مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة تمشيا ومشروع القرار A/C.2/66/L.74 الذي صار بموجبه يُنظر في هذا البند مرة كل سنتين. وذكرت أن هذا البند سيُدرج في برنامج عمل اللجنة للدورة الثامنة والستين.

٢٤ - واعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة السابعة والستين للجمعية العامة المقدم من الرئيس بصيغته المصوبة شفهيا.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

٢٥ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن الأمانة العامة أفادته بأنه ليس هناك مسائل تستلزم اهتمام اللجنة أو اتخاذ إجراء في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وقال إنه يعتبر أن اللجنة قررت أنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

٢٦ - وقد تقرر ذلك.

طرائق عمل اللجنة الثانية

٢٧ - **الرئيس:** أشار إلى مقرر الجمعية العامة ٥٣٠/٦٥ بشأن تحسين طرائق عمل اللجنة والدعوة الموجهة إلى رؤساء اللجان الرئيسية إلى تقديم إحاطة لفريق العمل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة بشأن طرائق عمل اللجنة الواردة في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٣١٥/٦٥، ودعا المكتب والوفود إلى تقديم مدخلات بشأن هذا الموضوع.

٢٨ - **السيد ديفانلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): رحب باعتماد عدد من القرارات ذات طابع إجرائي أكثر من أي وقت مضى في إطار التحويل لمؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التنمية المستدامة. وأعرب عن الأمل في أن يشكل هذا النهج سابقة في عمل اللجنة في المستقبل وأن تتكرر هذه الممارسة في التحضير لسائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. واستدرك قائلاً إنه من المؤسف أن اللجنة لم تعتمد قرارا في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال في هذه الدورة. وأضاف قائلاً إنه من الضروري إضفاء المزيد من الأهمية على جدول أعمال اللجنة وتحسين فعالية عملها من أجل مواجهة التحديات والحقائق الحالية السائدة في مجال الاقتصاد والتنمية المستدامة.

٢٩ - وأعرب عن الأسف لعدم تنفيذ ولايات الجمعية العامة الحالية الرامية إلى النظر في بعض بنود جدول الأعمال

مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات أو تجميعها أو إلغاء البعض منها ولأن اللجنة عاجزة عن تحقيق أي تقدم في هذا الصدد خلال هذه الدورة. وقال إن على الوفود التي تود تقديم مشاريع مقترحات جديدة وكذلك مكتب اللجنة الثانية للدورة المقبلة مراعاة الحاجة إلى ترشيد جدول أعمال اللجنة وتحسين طرائق عملها.

٣٠ - **السيدة هاي** (نيوزيلندا): تحدثت بالنيابة عن أستراليا وكندا وأعربت عن خيبة أملها لعدم تخصيص وقت لمناقشة طرائق عمل اللجنة واقترحت عقد هذه المناقشات في بداية الدورة المقبلة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وذكرت أنه لا يزال المجال مفتوحاً لتحقيق تحسن كما يتبين ذلك من الحاجة إلى إضافة أسبوعين لأنشطة اللجنة الثانية في عام ٢٠١١.

٣١ - وتابعت قائلة إنه كما جرى اقتراح ذلك في الدورة السابقة فإن من بين الطرق التي يمكن اتباعها لإنجاز العمل في الموعد المحدد تبسيط مشاريع النصوص والمقترحات، وتفادي النصوص الطويلة التي تكرر استخدام الصيغ المستعملة في السنوات السابقة وتفادي الازدواجية والتداخل مع القرارات الأخرى التي تتخذها اللجنة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحسين نوعية القرارات وكذلك تعزيز صلتها بالمواضيع التي تتناولها. وبوجه خاص، ينبغي أن تنظر اللجنة في مزايا قرار جامع بشأن الاقتصاد الكلي. وزادت على ذلك قولها أن على مقدمي مشاريع قرارات التقيد بالمواعيد التي يحددها المكتب، كما ينبغي أن تظل بنود جدول الأعمال مفتوحة في الظروف الاستثنائية فقط. وينبغي إنجاز جميع أعمال اللجنة ضمن الوقت المخصص لها وينبغي إبراز النص الجديد في مشاريع القرارات الأولية، كما ينبغي، حسب الاقتضاء تحديد المصادر. وأوضحت أن من شأن ذلك أن يعجل تلقي التعليمات من العواصم ويقلص الفترة الزمنية التي تستغرقها الجلسات الأولية لشرح التغييرات على النص.

٣٢ - وتابعت تقول إنه يجب مراجعة جدول أعمال اللجنة بدقة لتحديد عدد المرات التي ينبغي النظر فيها في القرارات وإذا ما كان ينبغي أن تستمر بنود معينة من بنود جدول الأعمال. وذكرت أن نيوزيلندا وأستراليا وكندا اقترحت في هذه الدورة أن يتم النظر في عدد من القرارات مرة كل سنتين أو ربما مرة كل ثلاث سنوات حتى تعكس التطورات التي تحدث على مدى فترة زمنية أطول.

٣٣ - ثم قالت إنها لئن كانت تعترف بجدوى الموقع الشبكي ''Quick Place'' وهو موقع عمل مشترك آمن على الإنترنت يستخدم لنشر مشاريع المقترحات، فإن من الضروري زيادة توحيد استخدامه وتوسيع نطاقه ليشمل بقية الوثائق.

٣٤ - ومضت تقول إنه ينبغي أن ينظر مكتب الدورة السابعة والستين في الانتقال إلى نظام ''لا ورقي''، حيث يمكن نشر البيانات في الموقع الشبكي للجنة أو على موقع ''Quick Place''، بدلا من تعميمها في غرفة الاجتماع. ولاحظت أن هذا النهج الذي تطبقه اللجنة الخامسة بالفعل، مناسب بوجه خاص للجنة الثانية نظرا لأنها تعالج مسائل التنمية المستدامة.

٣٥ - **السيد ماركس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن النظر في القرارات مرة كل سنتين من شأنه أن يسمح للجنة بالتعمق أكثر في مواضيعها ويشجع الوفود على تعزيز مشاركتها. وينبغي تقرير إذا كان ينبغي تكرار قرارات اللجنة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي وإذا كانت بعض هذه القرارات مناسبة أكثر لهذه الهيئة أو تلك. وأوضح أنه للحد من كثرة القرارات المتشابهة تحت نفس البنود من جدول الأعمال، فمن الأفضل التوصل إلى توافق في الآراء

والعمل انطلاقا من نص واحد لتفادي الازدواجية. ولاحظ في خاتمة بيانه فيما يتعلق بالمواعيد النهائية للجلسات أنه كان من الصعب على اللجنة عقد مشاورات غير رسمية في وقت مبكر من الدورة لأن العديد من غرف الاجتماعات كانت تشغلها اللجنة الثالثة.

انجاز الجزء الرئيسي من عمل اللجنة

٣٦ - **الرئيس:** تقدم في ملاحظاته الختامية بالشكر إلى جميع الوفود لا سيما نواب الرئيس، والمقرر، وميسري مشاريع القرارات وأعضاء الأمانة العامة، كما نوه بالجهود التي بذلها العديد من الموظفين لتيسير عمل اللجنة. وذكر أن فعالية عمل اللجنة عامل حاسم في إنجاز خطة الأمم المتحدة للتنمية. أوضح أنه على الرغم من أن المداولات جرت في سياق أزمة مالية عالمية متواصلة تتخللها قضايا من قبيل تفاوت الانتعاش الاقتصادي وركود التجارة الدولية والمخاوف من تفشي أزمة الديون السيادية نشأت عنها ظروف صعبة، تسلحت الوفود بالمرونة وروح التعاون مما ساعد على تحقيق توافق في الآراء بشأن الغالبية الساحقة من مشاريع القرارات.

٣٧ - وتابع قائلا إن اللجنة واصلت عادتها الفريدة المتمثلة في عقد مناسبات خاصة بشأن القضايا الرئيسية والتحديات الناشئة في مجال التنمية، استنارت بها في عملها وجعلتها على اطلاع على أحدث الأفكار من الأكاديميين والممارسين في مجال التنمية. وذكر أيضا أن اللجنة أرسلت إشارة قوية إلى المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر ريو+٢٠ من خلال التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء بشأن القرارات الإجرائية. ثم قال إن المداولات قد جاءت في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا. وأشار إلى أن البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة هي التي تضررت أكثر من غيرها بسبب حالة عدم اليقين التي تسود الاقتصاد العالمي وأن اللجنة اتخذت خطوات هامة لمتابعة الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المؤتمر.

٣٨ - واستطرد قائلا إن غرض اللجنة هو تشجيع الحوار الإيجابي بشأن القضايا الاقتصادية والمالية بهدف وضع قوانين هامة وبناءة بشأن هذه المسائل. وقال في خاتمة بيانه إنه ينبغي مع ذلك اعتبار اللجنة منبرا يمكن أن تطرح فيه أفكار جديدة تساهم في الطريقة التي يُنظر بها إلى التنمية ويُتواصل بها التعاون الدولي وتواجه بها التحديات في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.